عتبة انتخابية بـ5 %

حلّ خطير لتشخيص خاطئ

الفهرس

ملخص تنفيذي	01
تقديم	02
1. خطأ التشخيص	04
2. خطورة نتائج العتبة المقترحة	06
أ. تأثير آلي مضاعف	06
ب.تأثير بسيكولوجي	09
3. خطورة توقيت المسّ بنظام الاقتراع	11
الخلاصة والمقترحات	12

ملخص تنفيذي:

تنظر الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب في مشروع قانون ينقّح القانون الانتخابي بإدراج عتبة انتخابية ب5% ابتداءا من الانتخابات التشريعية لهذه السنة. هذا المقترح الحكومي يستند إلى تشخيص يرى في نظام الاقتراع سببا لأزمة الحكم، لأنه يعسّر تكوين أغلبية نيابية، ويعطّل العمل النيابي. إلا أن هذه القراءة مجانبة للصواب، إذ أن انتخابات 2014 لم تنتج مشهدا برلمانيا مفتّتا، وإنما تفتت المشهد الحالي هو نتيجة مباشرة لأزمات الحزب الفائز وتشتت كتلته. كما أن تعطّل العمل النيابي ليس ناتجا عن تمثيلية الكتل المعارضة، وإنما أساسا عن تفشي ظاهرة غيابات النواب.

وتظهر خطورة العتبة المقترحة في تأثيرها الكبير على نتائج الانتخابات. إذ قامت البوصلة بمحاكاة لنتائج انتخابات 2014 مع احتساب عتبة ب5%، وتظهر النتائج انتقال 40 مقعدا من القائمات الصغرى إلى الحزبين الأكبر، نداء تونس وحركة النهضة، والتقليص كثيرا من تمثيل الكتل المعارضة بل وحرمان أحزاب عديدة من أي تمثيل برلماني. وهكذا، فإن عتبة ب5% تجعل من تحالف الحزبين الأكبرين شبه مفروض، حيث أنها تعسّر كثيرا من امكانية وجود حلفاء آخرين لتشكيل الحكومة.

استفادة الأحزاب الأكبر لا تتوقف هنا، إذ أن إدراج عتبة بهذا المستوى يكون له أيضا تأثير نفسي على استراتيجيات الأحزاب، وذلك بدفعها إلى عقد ائتلافات لا تعبّر بالضرورة على تقارب سياسي، وإنما عن ضرورة انتخابية، وبالتالي تكون عامل تفتت وعدم استقرار في المشهد البرلماني، على عكس الهدف المرجو من العتبة. أيضا، فإن تطبيق عتبة ب5% على التمويل العمومي يؤدي إلى إعطاء أفضلية كبيرة للأحزاب الأغنى، التي لا تحتاج التمويل العمومي. وإذا كانت العتبة تدفع عادة الناخبين إلى اختيار الأحزاب الأكثر قدرة على تحصيل مقاعد ("التصويت المفيد")، إلا أن العزوف الذي أظهرته الانتخابات البلدية على اختيار حزبي النهضة والنداء، والذي تمظهر في التصويت لصالح المستقلين، قد يترجم في التشريعية، مع عتبة مرتفعة، في عزوف عن الانتخابات.

إلا أن خطورة المقترح تظهر أكثر من خلال توقيت مناقشته، أشهرا قبل موعد الانتخابات. إذ أن المسّ بنظام الاقتراع في هذا التوقيت، بشكل يخدم مصالح الأحزاب الكبرى، وتقريبا دون نقاش داخل اللجنة، من شأنه أن يؤدي إلى نوع من الريبة والتشكيك في العملية الانتخابية. وبالتالي، فإنّ الحلّ الأمثل الآن هو تأجيل النظر في تنقيح القانون الانتخابي، إلى ما بعد الانتخابات القادمة. هذا التأجيل سيمكن من التفكير في إصلاح جدّي ومدروس يأخذ بعين الاعتبار سلبيات وإشكاليات المنظومة الانتخابية، التي لا تتعلق بالضرورة بنظام الاقتراع، كمسائل التمويل الانتخابي والعقوبات الانتخابية وتنظيم الحملة وغيرها، وذلك في آجال معقولة، وبعد نقاش ديمقراطي مستفيض.

تقديم:

صادقت لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية بمجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون الانتخابي، وذلك بإدراج عتبة ب5% في الانتخابات التشريعية[1]. ولئن ورد مشروع القانون المذكور، رسميا، من الحكومة، إلا أن هذه الأخيرة صرحت عبر ممثليها في جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة أن الفكرة أتت من رئاسة الجمهورية. وقد أثار هذا المقترح جدلا سياسيا، سواء من جهة توقيته، حيث تفصلنا عن الانتخابات التشريعية القادمة أقل من 9 أشهر، أو من جهة مضمونه ونتائجه المحتملة على تمثيلية الأحزاب الصغرى وتنوع المشهد البرلماني.

ماهي العتبة الانتخابية ؟

العتبة الانتخابية هي تقنية تستعمل أحيانا في القوانين الانتخابية، خاصة تلك التي تعتمد النسبية، وتتمثل في حدّ أدنى من نسبة الأصوات، يجب على كل قائمة الحصول عليها لكي تدخل في توزيع المقاعد. ونميز عادة بين نوعين من العتبات الانتخابية. الأول هو العتبة على المستوى الوطني، وهو معمول به في تركيا وفي إيطاليا مثلا، ويؤدي إلى اقصاء الأحزاب أو القائمات التي لها تمثيل وازن في دوائر معينة لكن تمثيليتها الوطنية ضعيفة (الأحزاب الكردية في تركيا مثلا). أما النوع الثاني، فهو العتبة الانتخابية على مستوى الدائرة، التي تحتسب في كل دائرة على حدى، وتقصي القائمات التي لا تتجاوز أصواتها في تلك الدائرة الحدّ الأدنى القانوني، مثلما هو الشأن في اسبانيا مثلا.

ولعلّ تنوع أنظمة الاقتراع، حسب البلدان والتجارب، دليل على غياب نظام اقتراع مثالي. إذ يخضع اختيار نظام الاقتراع إلى موازنة للأهداف المطلوبة منه، كالعدالة والتمثيلية والاستقرار، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بكل سياق.
في تونس، وقع الاختيار على نظام الاقتراع النسبي مع أكبر البقايا للانتخابات التأسيسية سنة 2011، دون عتبة انتخابية. يفسّر هذا الخيار، الذي يمنح أفضلية للقائمات والأحزاب الصغرى (مقارنة بأنظمة الاقتراع الأخرى)، بخصائص المرحلة التي كانت

1 للاطلاع على تقرير اللجنة بخصوص مشروع القانون: https://majles.marsad.tn/2014/docs/5c617a694f24d00ad93d3fb8

تقتضي إتاحة فرصة التمثيل لأكبر عدد ممكن من القوى السياسية في مجلس كان يعنى بكتابة دستور جديد للبلاد[2]. وقد تقررت المواصلة في اعتماد نفس النظام بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 2014. لكن، سعيا لترشيد الترشحات والتمويل العمومي، تم اعتماد 3 % كحدّ أدنى من الأصوات للتمتع بالتمويل البعدي، دون أن يكون له تأثير على توزيع المقاعد. ثم تم تنقيح القانون الانتخابي في 2017 بإدراج عتبة انتخابية ب3% ولكن فقط بالنسبة للانتخابات البلدية.

أما المطروح حاليا أمام الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب، فهو عتبة انتخابية ب5% للانتخابات التشريعية، ابتداءا من انتخابات 2019. والعتبة المقترحة لا تقصي فقط في كلّ دائرة القائمات التي تحصلت على أقل من 5% من الأصوات من توزيع المقاعد، **ولكنها تقصي كذلك الأصوات التي تحصلت عليها هذه القائمات من احتساب الحاصل الانتخابي3، وهو ما يضاعف استفادة القائمات والأحزاب الأكبر**، مثلما سنبيّن لاحقا.

ولعلّ الحجة الأساسية التي يستند إليها المقترح هي "تشتّت المشهد البرلماني"، الذي يجعل من الصعب إيجاد أغلبية قادرة على الحكم. وفقا لهذه الحجة، فإن نظام الاقتراع الحالي، باعطائه الأفضلية لأوسع تمثيل، قد يكون صالحا "في بداية الانتقال الديمقراطي"، إلا أنه "يتحول إلى عامل سلبي" تتعيّن "عقلنته". وهكذا، تقدّم العتبة الانتخابية كشرط "لنجاعة النتائج الانتخابية"[4]، وضمنيا، كحلّ لأزمة الحكم.

إلا أن هذا التشخيص، كما الحجج المقدّمة لتبرير اختيار العتبة ب5%، يستدعي الكثير من النقد، وهو موضوع الجزء الأول من هذه الورقة (I). كما أن العتبة المقترحة تهدد تعددية وتنوع المشهد البرلماني، بالنظر لتأثيرها على نتائج الانتخابات، تأثير آلي في احتساب النتائج، مثلما تظهره محاكاة نتائج انتخابات 2014، وتأثير بسيكولوجي لا يقل أهمية (II). ولعلّ خطورة المقترح تظهر أكثر من خلال توقيت مناقشته، أشهرا قبل موعد الانتخابات (III).

---

2 Michael Lieckefett, "La Haute instance et les élections en Tunisie: du consensus au pacte politique?, Confluences Méditerranée", N°82, Été 2012, p. 136.

3 يتمّ تحديد الحاصل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات المصرّح بها على عدد المقاعد المخصّصة للدائرة. ويُسند إلى القائمة عدد مقاعد بقدر عدد المرات التي تحصلت فيها على الحاصل الانتخابي، على أن توزع المقاعد المتبقية حسب أكبر البقايا.

4 شرح الأسباب المضمن بمشروع القانون عدد 63/2018 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.

1. خطأ التشخيص:

انبنت الحجج الواردة بشرح الأسباب المرافق لمشروع القانون على فكرة أن نظام الاقتراع النسبي مع أكثر البقايا هو السبب الرئيسي لأزمة الحكم، حيث يصعب إيجاد أغلبية داخل البرلمان.

ومع أنه ما من جدل في أن نظام الاقتراع النسبي مع أكبر البقايا هو الأوسع تمثيلية، إذ يعطي أفضلية للقائمات والأحزاب الصغرى، إلا أنه، على عكس ما يقال، لم يؤدي إلى تشتت المشهد الحزبي أو البرلماني.

تشتت المشهد البرلماني من تفتت الكتلة الأكبر

يبدو المشهد البرلماني الحالي، لبعض الملاحظين، مفتتا، حيث أن الكتلة الأكبر لديها أقل من ثلث المقاعد، والأغلبية المساندة للحكومة عاجزة أحيانا على تمرير مشاريع قوانين عادية، الخ. لكن هذه القراءة تنقصها الدقة، وذلك للملاحظات التالية:

- الصعوبات التي يجدها مجلس نواب الشعب في التصويت على بعض القوانين، أو في انتخاب أعضاء هيئات دستورية، هي ناتجة عن ظاهرة غيابات النواب، وعدم التزامهم بتوافقاتهم. فمختلف الأغلبيات الحاكمة قادرة، نظريا، على تمرير كل مشاريع القوانين، العادية (73 صوت) والأساسية (109). أما بالنسبة لمشاريع القوانين التي سقطت في التصويت[5]، أو وجد المجلس صعوبة في المصادقة عليها، فذلك يعود إلى ضعف عدد النواب الحاضرين في التصويت، خصوصا في كتل الأغلبية.
- لم يكن المشهد البرلماني الذي أفرزته انتخابات 2014 مفتتا، إذ أعطى كتلتين كبيرتين تحتكران لوحدهما أكثر من 70% من المقاعد، ويصل وزن كتلة نداء تونس لوحدها إلى 40%. وبالمقارنة مع ديمقراطيات برلمانية أخرى، كألمانيا[6]، وإيطاليا[7]، والبرتغال[8]، فإنه يصعب اعتبار هذه التركيبة البرلمانية مفتتة.

لم تكن المعارضة تمثل سوى أقل من 15% من النواب في السنة الأولى، وبالتالي، لا يمكن اعتبار تمثيل الكتل الصغرى عاملا لعدم الاستقرار وتفتت المشهد.

---

5 مشروع قانون عدد 56/2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد للباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي، الذي سقط لحصوله فقط على 71 صوتا مع، نظرا لغياب عدد كبير من نواب الأغلبية

6 الكتلة الأكبر في البرلمان الألماني هي للاتحاد الديمقراطي المسيحي، ب28٪ من المقاعد، وحتى إذا أضفنا حليفها البافاري الاتحاد الاجتماعي المسيحي، فإن حجمهما معا لا يتجاوز 35٪.

7 تشكل حركة 5 نجوم الكتلة الأكبر في مجلس النواب الإيطالي ب35٪ من المقاعد.

8 يشكل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكتلة الأكبر في البرلمان البرتغالي، ب38٪ من المقاعد، وهو في المعارضة، تليه كتلة الحزب الاشتراكي ب37٪ من المقاعد.

بـل أن الكتـل المعارضـة كثيـرا مـا صوتـت لصالـح مشـاريع قوانيـن أساسـية، كمجلـة الجماعـات المحليـة أو قانـون التصريـح بالمكاسـب والمصالـح ومكافحـة الإثـراء غيـر المشروع، وغيرها.

← تشـتت المشـهد البرلمانـي الحالـي، كمـا عـدم اسـتقراره، هـو نتيجـة مباشـرة لتفتـت كتلة نداء تونس، مثلما يظهر في "مركاتو الكتل النيابية" الذي نشرته منظمة البوصلة[9]، حيـث انشـقت عنهـا فـي البدايـة كتلـة الحـرة لحركـة مشـروع تونـس، ثـم الكتلـة الوطنيـة، التـي كانـت نـواة لكتلـة الائتـلاف الوطنـي. أمـا تفتـت كتلـة نـداء تونـس، فـإن أسـبابه لا تتعلـق بنظـام الاقتـراع، وإنمـا بمشـاكل سياسـية وهيكليـة فـي الحـزب نفسـه. وبالتالـي، لا يجـدر تحميـل نظـام الاقتـراع نتائـج أزمـات حزبيـة، ولا يمكـن أن يكـون دعـم حظـوظ الأحـزاب الكبـرى بالعتبـة الانتخابيـة حـلاّ. لأن زيـادة تمثيليـة هـذه الأحـزاب، مادامت قابلة للتفكك، يصبح بالعكس عاملا لعدم الاستقرار.

يتضـح إذن أن الإشـكال ليـس فـي نظـام الاقتـراع، وإنمـا فـي عوامـل أخـرى كعـدم اسـتقرار الحيـاة الحزبيـة، وضعـف الديمقراطيـة الداخليـة فـي معظـم الأحـزاب... نفـس الشـيء بالنسـبة لمشـكل تضخـم عـدد الأحـزاب[10]، وهـي فكـرة كثيـرا مـا تعـود فـي النقـاش حـول نظـام الاقتـراع، رغـم أن 92% منهـا غيـر ممثلـة فـي البرلمـان. فلئـن كان تعقلـن المشـهد الحزبـي هـو مسـألة وقـت وتمـرّس انتخابـي، فـإن اسـتعجالها بالقانـون يقتضي بالأحرى مراجعة المرسوم المنظم للأحزاب، وليس القانون الانتخابي.

وهكـذا، فـإن التشـخيص الـذي ينبنـي عليـه مقتـرح تعديـل القانـون الانتخابـي خاطـئ. حيـث أن النظـام الانتخابـي الحالـي لـم يـؤدي إلـى تشـتت المشـهد البرلمانـي وليـس مسـؤولا عـن أزمـة الحكـم وتعطّـل العمـل النيابـي. كمـا أن عتبـة ب5% لـم تكـن لتمنـع تحالـف الحزبيـن الأكبريـن، بـل بالعكـس كانـت سـتجعله شـبه حتمـي، حيـث تعسّـر تشـكيل كتـل صغـرى تفتـح امكانيـة للحـزب الأكبر لنسج تحالفات معها، وهو ما يظهر كثيرا في نتائج هذه العتبة.

9 https://majles.marsad.tn/2014/assemblee/mercato

10 بلغ عدد الأحزاب في تونس 216، وفق بلاغ لوزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، المغرب، 7 فيفري 2019.

2. خطورة نتائج العتبة المقترحة:

لئن لم ينبني اختيار عتبة ب5% على معطيات واضحة أو دراسة جدوى، على الأقل بالرجوع إلى شرح الأسباب المرافق لمشروع القانون، فإن المؤكد هو أن تأثيرها على الانتخابات لن يكون قليلا. فبالإضافة إلى التأثير الآلي، الذي يمكن أخذ فكرة تقريبية عليه عن طريق محاكاة لنتائج انتخابات 2014 (أ)، فإن للعتبة تأثيرا بيسكولوجيا، سواء على المرشحين أو على الناخبين، يعمّق آثارها.

أ- تأثير آلي مضاعف:

تتمثل النتيجة المباشرة للعتبة في إقصاء القائمات التي تقل نسبة أصواتها عنها من توزيع المقاعد. وهو ما يؤدي إلى التقليل في عدد المقاعد للأحزاب الأقلية، والزيادة في عدد مقاعد الأحزاب الأغلبية.

إلا أن العتبة التي نصّ عليها مشروع القانون لا يقتصر تأثيرها على إقصاء القائمات الأضعف من توزيع المقاعد، وإنما يشمل كذلك احتساب الحاصل الانتخابي نفسه.

إذ ينصّ مشروع القانون على أن الأصوات الراجعة للقائمات المتحصلة على أقل من العتبة لا تحتسب ضمن الأصوات المصرح بها، مثلها مثل الأوراق البيضاء. وبما أن الحاصل الانتخابي، وهو المحدد الرئيسي عند توزيع المقاعد[11]، يساوي عدد الأصوات المصرح بها / عدد المقاعد، فإن طريقة الاحتساب الجديدة للأصوات المصرح بها تؤدي آليا إلى التقليل من الحاصل الانتخابي، مما يسمح بمزيد تحسين حظوظ القائمات الأكبر في الحصول على مقاعد، على حساب القائمات الأصغر حتى وإن تجاوزت نسبة أصواتها العتبة. هذا التأثير يظهر جليا في محاكاة نتائج انتخابات 2014 التي قامت بها البوصلة[12]، حيث أن أي عتبة يتم اختيارها تأثّر في توزيع المقاعد، بل أن عتبة ب3% فقط كانت تؤدي الى انتقال 28 مقعدا إلى الحزبين الأكبرين.

11 يتم توزيع المقاعد بإعطاء كل قائمة عدد مقاعد بقدر عدد المرات التي تحصلت فيها على الحاصل الانتخابي، ثم يوزع ما تبقى من مقاعد حسب أكبر البقايا

12 https://majles.marsad.tn/2014/simulation/scrutin

محاكاة نتائج انتخابات 2014

رغم أن لكل انتخابات حقيقتها وموازين قواها، إلا أن أنجع طريقة لأخذ فكرة على تأثير العتبة الانتخابية، هي محاكاة نتائج الانتخابات الفارطة، وهو ما قامت به البوصلة. وبالطبع، فإن الصورة التي تعطيها لنا هذه المحاكاة تبقى تقريبية، وغير علمية، خاصة بالنظر للتأثير البسيكولوجي للعتبة، وأيضا للتغيرات الحاصلة في المشهد السياسي منذ 2014. إلا أن هذا لا ينقص من فائدة الصورة التي تعطيها المحاكاة حول تأثير عتبة ب5%، خاصة وأن التأثير البسيكولوجي، مثلما سنرى، لا يُزيل مفعول التأثير الآلي للعتبة، بل يعمّقه.

وقد أظهرت نتائج المحاكاة انتقال 40 مقعد من قائمات صغرى إلى قائمات نداء تونس وحركة النهضة، وهو ما يمثل أكثر من 18% من مقاعد البرلمان، وذلك ب:

- فقدان الجبهة الشعبية لـ10 مقاعد، إذ لا تتحصل سوى على 5 مقاعد، ما لا يكفي لتكوين كتلة.
- فقدان الاتحاد الوطني الحر لـ10 مقاعد من أصل 16
- فقدان حزب آفاق تونس لـ6 مقاعد من أصل 8
- فقدان كل من التيار الديمقراطي وحزب المبادرة لـ3 مقاعد، وبالتالي عدم تمثيلهم في المجلس.
- فقدان المؤتمر من أجل الجمهورية لمقعدين من أصل 4
- فقدان حركة الشعب لمقعد من أصل 3
- تحصّلُ نداء تونس على 21 مقعد إضافي (وخسارته لمقعد)، ليكون عدد نوابه 106
- تحصّلُ حركة النهضة على 19 مقعد إضافي، لتبلغ كتلتها 88 نائبا.

وهكذا، لا يتمكن سوى حزبي نداء تونس والنهضة من تشكيل كتل مستقلة.

وهو ما كان يؤدي إلى مشهد برلماني ثنائي، يتقاسم فيه حزبا نداء تونس والنهضة قرابة 90% من المقاعد، ويتم إقصاء عدد كبير من المنافسين الانتخابيين.

كما أن العتبة الانتخابية كانت، في انتخابات 2014، ستفيد الحزب الثاني (حركة

النهضة)، بنفس درجة إفادتها للحزب الأول (نداء تونس). إذ أن حركة النهضة تتحصل تقريبا على نفس عدد المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، رغم انخفاض حجمها الانتخابي من 37% إلى 28%.

وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل تحالف الحزبين الأكبرين شبه حتمي، إذ لا يملك أي منهما الأغلبية المطلقة لوحده (تبقى هذه الفرضية صعبة التحقق في نظام نسبي)، في حين أن التحالفات مع أحزاب أصغر تصبح أصعب بكثير نظرا لضعف تمثيلها.

هذه النتائج تبدو إذن أقرب ما يكون إلى النسبية مع أكبر المتوسطات، بل وحتى إلى أنظمة الاقتراع الأغلبي. وبالتالي، فإن نتائج اعتماد عتبة ب5% هي في الواقع تغيير جذري لنظام الاقتراع الذي تم إقراره بعد الثورة، في تناقض تام مع فلسفته القائمة على التعددية وتوسيع التمثيلية.

تأثير العتبة المقترحة على تنوع وتعدّد التمثيل يظهر خاصة في دوائر معينة، ومنها دائرتا القصرين والقيروان، حيث تتوزع المقاعد كالتالي:

محاكاة لنتائج 2014 مع عتبة ب5%

دائرة القصرين

توزعت المقاعد في 2014 كالتالي

نداء تونس	حركة النهضة	الجبهة الشعبية	الاتحاد الوطني الحر	المؤتمر من أجل الجمهورية
3	2	1	1	1

إذا أعدنا توزيع المقاعد مع الأخذ بعتبة 5% فإن توزيع المقاعد يكون

نداء تونس	حركة النهضة
4	4

وهكذا، فإن تمثيل دائرة القصرين ينحصر في الحزبين الأكبرين، الذين حصّلا معا أقل من نصف الأصوات. وهو ما يعني أن أكثر من نصف الأصوات لا تتمثل.

محاكاة لنتائج 2014 مع عتبة ب5%

دائرة القيروان

توزعت المقاعد في 2014 كالتالي

حركة النهضة	نداء تونس	الجبهة الشعبية	الاتحاد الوطني الحر	تيار المحبة
3	3	1	1	1

إذا أعدنا توزيع المقاعد مع الأخذ بعتبة 5% فإن توزيع المقاعد يكون

حركة النهضة	نداء تونس
5	4

وهكذا، فإن تمثيل دائرة القيروان ينحصر كذلك في الحزبين الأكبرين، الذين حصّلا معا 60% من الأصوات.

هذه المحاكاة تعطي نتائج مجرّدة، لكن استفادة الأحزاب الكبرى تكون في الواقع أكثر حتى من هذا، حيث أن تأثير العتبة لا يقتصر على لحظة احتساب النتائج، وإنما أيضا على استراتيجيات واختيارات المترشحين والناخبين قبل الاقتراع.

ب- تأثير نفسي (بسيكولوجي):

- **على المترشحين:**

يؤدي اعتماد عتبة انتخابية ب5% في توزيع المقاعد ولكن كذلك في الحق في التمويل العمومي بعنوان استرجاع مصاريف، إلى التقليل من عدد القائمات المترشحة. إذ أن الأحزاب التي ليس لها أمل كبير في تحصيل عدد من الأصوات أكبر من العتبة الانتخابية قد تلجأ إلى عدم الترشح، أو إلى تشكيل قائمات ائتلافية.

ولئن كان ترشيد عدد الترشحات، مبدئيا، مفيدا للعملية الانتخابية، إلا أنه يجب الانتباه إلى عدد من الإشكاليات التي سيخلقها:

- قد يكون العرض الانتخابي في دوائر انتخابية عديدة أقل تعددية، ولا يتوفر على حساسيات سياسية مهمة
- إدراج عتبة بـ5% للحصول على التمويل العمومي سيجعل من الصعب على

القائمات والأحزاب التي ليس لها موارد مالية كبيرة الترشح. وبالتالي، فإن المنافسة ستتركز بين الأحزاب الكبيرة الواثقة من حصولها على نسبة أصوات أكبر من العتبة، ولكن أيضا الأحزاب والقائمات التي لديها موارد مالية تسمح لها بتحمل خسارة التمويل العمومي. **وهكذا، فإن عتبة مرتفعة في التمويل العمومي تؤدي إلى مضاعفة عدم تساوي الحظوظ بين الأحزاب، وستفاقم أكثر دور ونجاعة المال السياسي.**

← عادة ما تخضع الائتلافات التي تنتج على إدراج عتبة إلى ضرورة انتخابية، بدلا من أن تنتج عن تقارب سياسي حقيقي، ويؤدي هذا في كثير من الأحيان إلى انحلال وتفكك الائتلاف بعد الانتخابات، وهو ما لمسناه في بلجيكا، حيث دفع إدخال عتبة ب5% أحزابا صغرى إلى عدم التقدم بقائمات خاصة بها، وخيرت التحالف مع حزب كبير، إلا أن التحالف لم يصمد كثيرا وتفرقت الأحزاب مرة أخرى. **وهكذا، فإن تفتت المشهد الحزبي والبرلماني والانشقاقات داخل القوى السياسية ستزيد، على عكس الهدف من وراء إدراج العتبة.**

- **على الناخبين:**

في العادة، يؤدي ادراج عتبة انتخابية، أو الترفيع في عتبة موجودة، إلى توجيه الناخبين نحو انتخاب الأحزاب الكبيرة، مخافة أن يضيع صوتهم. وبصرف النظر عن مدى وجاهة هذا الهدف وملائمته لوضعية الانتقال الديمقراطي، فإن هذه النتيجة قد لا تتحقق في الواقع السياسي التونسي.

إذ يصعب أن تكون لحجة "التصويت المفيد"، بعد أن سبق الافراط في استعمالها في 2014، نفس النجاعة والقبول. خاصة وأن نتائج الانتخابات البلدية أظهرت عزوفا عن انتخاب الأحزاب الكبرى، وهو ما تجسّد في خسارتهما لأكثر من 400,000 صوت بالنسبة لحركة النهضة وأكثر من 900,000 صوت بالنسبة لنداء تونس، وفي حجم الأصوات التي نالتها القوائم المستقلة.

وبالتالي، فإن إدراج عتبة انتخابية، وما ينتج عنه من تقليل للعرض الانتخابي، ومن دفع الناخبين إلى عدم التصويت إلى القوائم الصغرى مخافة أن تضيع أصواتهم، من شأنه أن يؤدي إلى **الترفيع في نسبة العزوف عن التصويت.**

3. خطورة توقيت المسّ بنظام الاقتراع:

لئن كانت النسبية مع أفضل البقايا، كغيرها من نظم الاقتراع، قابلة للنقد والمراجعة، إلا أن المسّ بنظام الاقتراع أشهرا قبل الانتخابات يطرح إشكالا كبيرا.

فإذا كان القانون الانتخابي يمنع المسّ من تقسيم الدوائر الانتخابية قبل أقل من سنة من الانتخابات[13]، فإن ذلك يفسّر بضرورة تفادي استعمال ذلك من قبل أغلبية حاكمة للتأثير في نتائج الانتخابات القادمة. نفس هذه الفلسفة تنطبق على المسّ بنظام الاقتراع بإضافة عتبة انتخابية ب5%، حيث أن أثارها، إن المباشرة على النتائج، أو غير المباشرة عن طريق التأثير على اختيارات الناخبين، من شأنها توجيه نتائج الانتخابات خدمة لمصالح الأحزاب الكبرى.

وبدلا من تأجيل النظر في تعديل القانون الانتخابي نظرا لضيق الآجال، فإن لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية استعملت حجّة ضيق الآجال واستعجال النظر لتمرير مشروع القانون دون مناقشته، وذلك مباشرة بعد انهاء جلسات الاستماع، ويوما بعد انتهاء أجل الإدلاء بآراء كتابية، مما لم يكن يسمح للنواب بالاطلاع عليها ومناقشتها.

ونظرا لأزمة الثقة في الطبقة السياسية، ولهشاشة المسار الديمقراطي، وللأزمات التي مرت بها هيئة الانتخابات، فإن أي مسّ من نظام الاقتراع لخدمة الأحزاب الكبرى، أشهرا قبل العملية الانتخابية، من شأنه أن يؤدي إلى نوع من الريبة والتشكيك في العملية الانتخابية، نحن في غنى عنها.

13 وهو ما أدى بلجنة النظام الداخلي إلى رفض مشروع القانون عدد 64/2018 الذي قدمته الحكومة بالتزامن مع مشروع القانون المتعلق بالعتبة.

الخلاصة والمقترحات

إذن، تظهر خطورة العتبة المقترحة من تأثيرها المتوقع على نتائج الانتخابات وعلى تركيبة وتعددية وتنوع البرلمان القادم. ولكن هذه الخطورة ناتجة أيضا على توقيت المقترح، الذي يأتي أشهرا قبل الانتخابات، وبعد مسار مثير للجدل، لم تحظى فيه المسألة بالنقاش، وأوحت وكأننا أمام محاولة تمرير بقوة. وبالتالي، فإن العتبة الانتخابية المقترحة لا تساعد على الوصول إلى انتخابات تتكافئ فيها الفرص بين المرشحين ولا يتم التشكيك فيها، بل وقد تساهم في تراجع نسب المشاركة فيها، وبالتالي فهي لا يمكن أن تكون في صالح الانتقال الديمقراطي.

إن عدم استقرار المشهد الحزبي أمر طبيعي في ظرف الانتقال الديمقراطي، وحلّه ليس في المس بنظام الاقتراع. فالتشخيص الذي انبنى عليه مقترح العتبة يشكو من خطإ أصلي يحمّل نظام الاقتراع وزر أزمات داخلية في الأحزاب، وبالتحديد حزب نداء تونس. إذ أن نتائج انتخابات 2014 لم تعطي، خلافا لما يقال، برلمانا مشتتا، وإنما المشهد الحالي ناتج مباشرة على تفكك كتلة الحزب الفائز في الانتخابات.

قبل البحث عن حلّ لمشكل ما، الأحرى هو الاتفاق على تشخيص دقيق، وهو ما لم يتم. في حين أننا أمام مادة حساسة جدا، ينبغي أن يتم التعامل التشريعي معها بكل تأني وتروي، وليس بالاستعجال والمرور بقوة.

وبالتالي، فإنّ الحلّ الأمثل، ونحن لا تفصلنا عن الانتخابات التشريعية سوى 9 أشهر، يبقى تأجيل النظر في تنقيح القانون الانتخابي، إلى ما بعد الانتخابات القادمة. هذا التأجيل سيمكن من التفكير في إصلاح جدّي ومدروس يأخذ بعين الاعتبار سلبيات وإشكاليات المنظومة الانتخابية، التي لا تتعلق بالضرورة بنظام الاقتراع، كمسائل التمويل الانتخابي والعقوبات الانتخابية وتنظيم الحملة وغيرها، وذلك في آجال معقولة، وبعد نقاش ديمقراطي مستفيض، وليس أشهرا قبل الاستحقاق الانتخابي القادم.

مهدي العش
محلّل قانوني
mahdi.elleuch@albawsala.com